

من «عصابات المسارح» إلى «جيوش فيسبوك»

في مطلع القرن الثامن عشر، شهدت بعض المسارح الأوروبية ظهور مهنة غريبة لا علاقة لها بالفن بقدر ما لها علاقة بالابتزاز؛ جماعات منظمة تدخل قاعات العرض لا لتستمتع بما يُقدَّم على خشبة، وإنما لتصنع نجاح العرض أو فشله. يصفقون إذا دُفِعَ لهم، ويصفرون إذا لم يُدفع، وكان شعارهم: «ادفع لنا كي نضمن لك التصفيق، وإلا جعلنا من مسرحك جنازة».

مرت القرون، وتغيرت المسارح، واختفت تلك الجماعات من مقاعد الجمهور، لكن يبدو أن المهنة نفسها وجدت لنفسها مسرْحاً جديداً أكثر اتساعاً وأقل كلفة. على شبكات التواصل الاجتماعي، «فيسبوك وأخواتها»، لم يعد المصنف بحاجة إلى تذكرة، ولا إلى الجلوس في الصفوف الأولى. يكفيه حساب، وهاتف، وبعض الوقت، وأحياناً جهة تدفع أو توجه أو تفتح له الباب. وهكذا انتقل المصنف المأجور من مقعد المسرح إلى خلف الشاشة.

في الحياة السياسية، يمكن لصناعة الوهم أن تكون أحياناً أهم من صناعة الحقيقة. فالمستخدم العادي يدخل إلى منصات التواصل وهو لا يعرف بالضرورة ما الذي حدث فعلاً، ولا يملك الوقت أو الأدوات للتحقق من كل رواية. وفي هذه المساحة الرمادية تظهر الجيوش الرقمية لتقدم له الحقيقة جاهزة ومعلبة: هذا وطني، وهذا خائن... هذا منقذ، وهذا فاسد، هذا يحظى بالشعبية، وذلك لا قيمة له.

آلاف الإعجابات، ومئات التعليقات المتشابهة، ومشاركات متلاحقة، وحسابات تظهر فجأة لتردد الرسالة ذاتها، يمكنها أن تصنع انطباعاً يبدو في ظاهره شعبياً، بينما هو في الحقيقة مجرد صدى منظم لصوت واحد، يستغل حقيقة أن الإنسان يميل بطبيعته إلى الثقة بما يبدو عليه الإجماع.

فحين يرى منشوراً عليه آلاف الإعجابات، وعشرات التعليقات التي تمجد صاحبه، قد يظن أن خلف الشاشة جمهوراً هائلاً مقتنعاً، فينضم إلى الموجة. وهنا تصبح

تاريخ عصر الزيتون: صراع الجبابرة الهندي.. التكنولوجيا

الألمانية في مواجهة العبقريّة الإيطاليّة والخرافة الدوليّة للمعاصر

فياض فياض

بعد أن استعرضنا في الحلقة الخامسة دخول قطاع معاصر الزيتون إلى عصر «التوربينات المستمرة» وثورة الطرد المركزي في النصف الثاني من القرن العشرين، نفق اليوم أمام التنافس التكنولوجي الميداني بين عمالقة التصنيع الهندسي، وتحديدًا بين الصرامة الميكانيكية الألمانية والمرونة الابتكارية الإيطالية، مع إلقاء نظرة شاملة على خارطة الدول المصنّعة عالمياً.

تاريخياً، لم تكن صناعة المعاصر مجرد تجمّع لقطع الحديد، بل كانت انعكاساً لفلسفة الدولة المصنّعة. ولعل منطقتنا الفلسطينية كانت شاهدة مبكرةً على دخول هذه التكنولوجيات؛ حيث تمثلت الريادة الألمانية في المتانة والتشغيل الذاتي الطويل، وهو ما تجسّد ميكانيكياً في المعصرة الألمانية الشهيرة التي أدخلها جدي «فياض الخضّر» عام 1927 إلى بلدة دير الغصون، والتي كانت تعمل وتولد كهرباءها ذاتياً، كأعجوبة هندسية رياضية في ذلك الزمان.

1 - الفلسفة الهندسية الألمانية: الصرامة والعمر الافتراضي اللامتناهي

تمتاز التكنولوجيا الألمانية في صناعة الآلات الثقيلة والتوربينات بتركيزها المطلق على «الهندسة الوقائية المفرطة». فالآلات الألمانية تُصنع لتعيش عقوداً طويلة دون كلل. وفي معاصر التوربينات، تركز خطوط الإنتاج الألمانية على دقة المعادن ومقاومة التآكل في أجزاء الطرد المركزي، وتعتمد على أنظمة أتمتة صارمة تقلل التدخل البشري إلى الصفر تقريباً، مما يضمن ثباتاً مطلقاً في درجات الحرارة أثناء العصر لحماية مركبات «البوليفينول» الحساسة.

2 - العبقريّة الإيطالية: الجودة والابتكار المستمر تُعد إيطاليا المطبخ الابتكاري الأول عالمياً لمعاصر الزيتون. فإذا كانت ألمانيا تمتاز بالمتانة، فإن إيطاليا تمتاز بـ«فهم كيمياء الزيتون». والعبقريّة الإيطالية، تاريخياً، منذ إدخال مكابس «رافاناس» الهيدروليكية في القرن التاسع عشر وحتى توربينات اليوم، تفوقت في مرونة التصميم وتطوير خطوط عصر معاصر تتكيف مع اختلاف أصناف الزيتون ونسب رطوبتها. والإيطاليون هم أول من طوّر تكنولوجيا التعديل اللحظي لسرعة دوران الطارد المركزي وسرعة الخلط، مما يتيح للمُعَصّر التحكم الكامل في تعزيز النكهة العطرية والحد التام من الأكسدة، بناءً على نضج الثمرة.

3 - الخارطة الدولية وجغرافيا التصنيع العالمية

عند النظر إلى خارطة الدول التي تقوم بتصنيع معاصر الزيتون في العالم اليوم، نجد أن جغرافيا التصنيع تتبع تاريخياً جغرافيا انتشار الشجرة المباركة، وتوزع على عدة أقطاب رئيسية:

أ- إسبانيا: تُعد العلامق التصنيعي الأول هندسياً لتلبية الإنتاج التجاري الضخم؛ حيث تركز مصانعها على خطوط إنتاج ذات طاقات تدفق هائلة جداً تتناسب مع المزارع المكثفة، وتتفوق في تقنيات فصل السوائل.

ب- السويد: وتتمثل قوتها العالمية من خلال شركة «ألفا لافال» (Alfa Laval) العريقة، والتي تُعد مرجعاً دولياً أساسياً في تصنيع أجهزة الطرد المركزي والمبادلات الحرارية عالية الدقة، التي تعتمد عليها كبرى معاصر العالم لتقليل الفاقد ميكانيكياً.

ت- تركيا: طوّرت قطاعاً تصنيعياً قوياً ونشطاً، بخمس شركات، أهمها Hakkı Usta Polat Hakkı، ويمتاز هذا القطاع بتقديم تكنولوجيا معاصر تجارية متطورة وبأسعار تنافسية تناسب المنشآت المتوسطة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ث- اليونان: تمتلك اليونان مصانع محلية تخدم الحيازات الصغيرة والمتوسطة بإرث تاريخي مميز.

ج- الصين: دخلت الصين مؤخراً خط إنتاج المعاصر المدمجة والصغيرة جداً، بأسعار منخفضة.

ح- أمريكا: تركز ولاية كاليفورنيا الأمريكية على أنظمة عصر فائقة الأتمتة تعتمد على الفرز الرقمي البصري للثمار. إن فهم هذه الفوارق الهندسية وجغرافيتها العالمية ليس مجرد ترف فكري، بل هو الدليل المرشد لأصحاب المعاصر المعاصرة في فلسطين لرفع نسب استخلاص الزيت، وتقليل الفاقد في الجفت، والوصول بالمنتج المحلي إلى عتبة الجودة العالمية الجيدة بالثبات والمنافسة في أحلك الظروف الاقتصادية والمناخية.

موقع مصر

سؤال عالماشي

"طوفانهم" الصفر الكبير!

معادلاتهم ليس فيها من اسمها سوى شكلها، عديمة الصلة بمنطق وعلم المعادلات الحربية أو السياسية، رغم محاولاتهم - وهم الأميون بعلوم الرياضيات وفلسفتها، الفاشلون في إقناع الجمهور بصوابها - وإصرارهم على تحويل النكبة إلى انتصار، سيجعل كلام هؤلاء بمثابة العجبية الثامنة التي لا أثر لها سوى أرقام الضحايا بمئات الآلاف، والنازحين بالملايين، والدمار الذي يفوق 80% من مقومات الحياة الكريمة والضروريات الأساسية للحد المعقول من المعيشة في البلاد. ليس هذا وحسب، بل إنهم يعتمدون هذه الآثار كرافعة انتخابية، بحجة أنها ضريبة! وأن الواجب المقدس يقضي بدفعها حتى لو كانت النتائج والمردودات «صفر كبير»!!!!. ونراهم، ونكاد لا نصدق ما نسمع من تفوهاتهم وتهديداتهم حول قدراتهم الخارقة اللامحدودة لتكرار التجربة بذات الأدوات والأساليب والمنهج المتناقض أصلاً مع جوهر المبادئ الأساسية لحياة الإنسان!

يقرّ مَون صورة جيش منظومة الاحتلال والمستعمرين الإرهابيين، ولا يجهدون أنفسهم لإقناع الجمهور وقصفه بأوهام من عيار: أن حكومة الصهيونية الدينية هزيلة هشّة، وأن الانقسامات الرأسيّة والأخفية في المجتمع الإسراييلي ستؤدّي بين ليلة وضحاها إلى الانهيار! بينما الواقع يدلل على أن المحتل الظالم ما زال في طغيانه، وقد بلغ ذروة الاستكبار! يفعلون هذا وهم يعلمون أن القائل بغير الحقائق والوقائع يكون كمن يمارس ما يسمى التنويم المغناطيسي، فيجعل النائم يرى ويسمع ما يشاء النموّ فقط أن يسمعه ويبصره، مطمئناً إلى انسداد مجالات الرؤية والبصيرة عند النائم.

لذلك يمعنون في استغلال المصطلحات الوطنية والدينية وحتى الأخلاقية المجردة من مضمونها وأعمالها التي تدل عليها، والادعاء أنهم وحدهم الوكلاء والمكلفون بتطبيقها. كان وما زال الكذب وقلب الحقائق، والتشويه والتزوير، ككاسحات ألغام، تفتح لهم الطريق لاختراق جهات العقلائية والمصادقية، والحكمة المستخلصة من التجارب، والعقلانية والواقعية. أما اطمئنانهم فمرجعها إرث نقل اللامعقول، المتسلل من وراء قضاء وخطوط العقول، ويلتفون على الإنسان المقدّس، ويخادعون الجماهير بمقولة «مهما بلغت النصائح» التي يحسبونها مطلقة بلا حدود، وكأنهم لا يعلمون أن التضحيات التي لا تعادلها إنجازات على درب الحرية والتحرر والانتصار هي الوجه الآخر للانتحار.

فالتضحية إما أن تكون محسوبة ومنظمة، يضبطها عقلاء يدركون معانيها وزمانها ومكانها ومفاعيلها ومتطلباتها، فتؤتي ثمارها، أو تكون عبثية مدفوعة برغبات ذاتية فردية فتؤية، فيُستخدم الوطن كملية، وتصبح الحرية مجرد كلمة في خضم شعارات طوباوية، حتى لا تبقى للنفس قيمة كما خُلقت، فيصير مقصدهم هلاك روح الثقافة الإنسانية.

يقارنون الأمس باليوم بدون قواعد ولا مقومات، وبلا نتائج دراسات وأبحاث ومعلومات، ويسقطون أحداث الماضي على أرض اللحظة، فلا يفعلون في استنباطه، ولا ينجحون في قراءة ما يستوجبه الغد. فكل ما عندهم طبول حرب يقرّعونها، تنكشف عورات استعداداتهم وإعداداتهم وتعاميم تعبئتهم إذا قارعوا! ويعرضون فشلهم في الحرب والسلام بغمر قوارع الطرّق بخطاباتهم العنترية ودعاياتهم المشبوهة! يطلقون العنان لألسنتهم بلا حسيب أو ضمير رقيب، يلوون بمراوغات مكشوفة أعناق الكلمات والمصطلحات والمعاجم، حتى الكتب المقدسة يفسرونها لتنسجم مع أهواء شياطينهم البشرية الرغبوية. فالأهم والأولية عندهم بقاء جماعتهم، حتى لو لم يبقَ من جموع الأحياء في الوطن من يحيي الأرض بعد طوفانهم!

ولا عجب فيمن قلب معنى الحياة، حتى جعل قياس صلاحها بسلوك أقصر طرقات الموت! وكأنهم لا يعلمون ولا يعرفون أن للصبر والعمل الصالح، وانتهاج سبل الحق، آيات قاطعة باليقين والبرهان الذي تدرّكه البصائر، وأن معيار التضحية هو العمل المحمول على جناح الخير للإنسان في فضاء الدنيا وتحت قبة سماء أرض الوطن، وأنه لا خيرَ فيمن لا يقرّ بمسؤوليته عن كل قطرة دم نزفت عبثاً، ولم يجعلها معياراً لتبديل منهجه برؤية أخلاقية وطنية إنسانية، تحقق لإنسان الوطن الحرية؛ فهذه أسمى أهدافه وأقدسها.

«الترندات» أشبه بمقاعد الجمهور في ذلك المسرح القديم.

لكن الوجه الآخر للعبة أكثر خطورة؛ فكما يستطيع المصفقون صناعة بطل، يستطيعون إعدام آخر أيضاً. فمن حملات التشويه، والشتائم المنظمة، والتعليقات المسيئة، والسخرية المتعمدة، وتكثيف البلاغات ضد الحسابات المخالفة، يمكن أن تتحول هذه الممارسات إلى أدوات للقتل المعنوي والإقصاء الرقمي. والهدف ليس بالضرورة إقناع الناس بأن الخصم مخطئ، بل إرهابه وخافته ودفعه إلى الصمت. وهكذا لم يعد السؤال في إعلام اليوم: من يملك الحجة الأقوى؟ بل يصبح: من يملك عدداً أكبر من المصفقين؟ وهذه من أخطر التحولات التي أحدثتها وسائل التواصل في المجال العام: إذ أصبح بالإمكان أن تتحول الكثرة الرقمية إلى بديل عن الحقيقة، وأن يصبح ارتفاع الضجيج دليلاً زائفاً على ارتفاع الشعبية.

في تلك اللحظة، قد يصبح السياسي أسيراً لجمهوره المصطنع، ويصبح الجمهور أسيراً لوهم الشعبية، ويصبح الجميع جزءاً من لعبة لا يعرفون من يديرها. ولذلك، فإن أخطر ما يمكن أن يحدث للإعلام ليس أن يكذب الصحفي، بل أن يصبح الكذب قادراً على أن يبدو كأنه إجماع شعبي. هنا تحديداً تظهر أهمية الإعلام المهني المسؤول؛ فالصحافة التي تلتزم بأخلاقيات المهنة، وتفصل الخبر عن الرأي، وتضع الادعاءات أمام الحقائق، لا يمكن أن تنزل لمنافسة «جيوش فيسبوك» في عدد الإعجابات، بل تؤدي وظيفة مختلفة تماماً، وهي أن تمنع التصفيق من أن يصبح دليلاً، وأن تمنع الضجيج من أن يصبح حقيقة.

لقد تغير المسرح... وتغيرت أدوات التصفيق، لكن اللعبة، على ما يبدو، لم تتغير كثيراً؛ ففي الأمس كان هناك من يدفع لجماعة كي تصفق له داخل قاعة، واليوم هناك من يدفع، أو يحشد، أو يوجه جماعة كي تصفق له أمام ملايين الشاشات. والفرق الوحيد أن التصفيق القديم كان يُسمع في قاعة. أما التصفيق الجديد، فقد يصل إلى هاتفك قبل أن تصل إليك الحقيقة.

بحضور الوزير الأحمد: "ماس" يناقش حوكمة إجراءات الترخيص في وزارة النقل والمواصلات



مستقلة للحد من تضارب المصالح. كما أوصت بتبسيط مسارات الخدمة وإعادة تصميم الإجراءات من منظور المستخدم، وتوسيع خيارات الدفع، وتعزيز التواصل الاستباقي والإرشاد داخل المراكز. واعتماد استراتيجية وطنية متكاملة للتحول الرقمي تتضمن منصة موحدة تشمل كامل دورة الترخيص وتتكامل فورياً مع الجهات ذات العلاقة لاستخدام البيانات في التخطيط والرقابة الذكية.

وفي تعقيبه، أكد وكيل وزارة النقل والمواصلات محمد حمدان أن الدراسة ساهمت في تأطير العمل وتحديد الفجوات، مشيراً إلى تحويل توصياتها إلى خطة تنفيذية لتطوير التشريعات، وتعزيز الرقابة، والانتقال للخدمات الإلكترونية (خاصة للشركات)، مع العمل على مشروع رقمنة متكامل لكافة الخدمات. من جهته، أشار المدير التنفيذي للانتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) عصام حج حسين إلى أن التحديات ترتبط بالممارسة وتداخل الصلاحيات بين المؤسسات أكثر من التشريعات، داعياً إلى دراسة هيكل القطاع وتصنيف الخدمات لإدارة مخاطر الفساد ومعالجتها.

وأكد د. إسماعيل عريقات (منسق برنامج بكالوريوس الإدارة العامة والأمن السيبراني بجامعة بيرزيت) ضرورة وضع نموذج حوكمة واضح وتحديد معاييرهِ بدقة مع معالجة تداخل الصلاحيات بين الجهات المختلفة.

أن الفرضية المركزية للدراسة تقوم على أن فعالية الترخيص لا تقاس بسلامة النص القانوني فحسب، بل بمدى اتساقه مع الممارسة التنفيذية وقدرته على تحقيق أهداف التنظيم والعدالة والكفاءة.

واستعرضت الدراسة أبرز نتائجها كالتالي: يتمتع الإطار التشريعي بدرجة عالية من الشمول والتدرج المعتمد على قانون المرور ولوائحه والتعديلات الحديثة، ما وفر أساساً قانونياً متقدماً وسد فجوات سابقة بين النص والتطبيق، إلا أن أدوات التنفيذ والمتابعة لم تواكب هذا التطور التشريعي، ما خلق فجوة تنفيذية. كما شهد التحول الرقمي تقدماً في أتمتة بعض العمليات الداخلية والدفع الإلكتروني عبر نظام (E-Sadad) والباركود والأرشفة الإلكترونية، ما قلل الاحتكاك المباشر. غير أن التحول لا يزال جزئياً؛ لافتقار الوزارة لمنصة رقمية شاملة لكل مراحل الترخيص، وضعف الربط الإلكتروني مع الشركاء (وزارة المالية، الشرطة، شركات التأمين، والبلديات)، ما يفيض بالحاجة للحضور الشخصي. وأوصت الدراسة بإعادة تعريف الترخيص لينتقل من إجراء إداري شكلي إلى أداة تنظيمية قائمة على إدارة المخاطر وربط الامتثال بالأداء الفعلي، والفصل الوظيفي الواضح بين الأدوار التنظيمية والتنفيذية والرقابية داخل الوزارة عبر إعادة الهيكلة أو إنشاء أطر تنظيمية

وتولي خلال مسيرته الأكاديمية والإدارية

عدداً من المواقع القيادية في جامعات فلسطينية، شملت إدارة الشؤون التقنية والإنتاج، ومراكز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب تأسيس وإدارة قناة تعليمية تلفزيونية جامعية. كما أسهم في استحداث عدد من التخصصات الأكاديمية الاستراتيجية في الجامعات الفلسطينية، بما يتواءم مع التطورات العلمية واحتياجات سوق العمل والاقتصاد المحلي.

وفي المجال المهني، يمتلك عمرو خبرة في الأمن السيبراني والتحول الرقمي، شملت العمل في تطوير حلول وخدمات الحماية السيبرانية، وتصميم نماذج لأنظمة الكشف والاستجابة الأمنية، وتطوير حلول تعتمد على الذكاء الاصطناعي في العمليات الأمنية. كما عمل على تطوير تطبيقات ومنصات في مجالات الذكاء الاصطناعي والتعليم، وأجرى أبحاثاً في الأنظمة البحثية الذاتية ومنظومات الوكلاء الذكية، إلى جانب إعداد مسودات طلبات براءات اختراع في مجال العمليات

الأمنية المدارة بالذكاء الاصطناعي.

ويشغل عمرو حالياً مسؤول قطاعات البحث والتطوير (R&D) في إحدى المجموعات الاقتصادية الكبرى في فلسطين، كما عمل مستشاراً لعدد من مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات المصرفية ومؤسسات وطنية في مجالات الأمن السيبراني والتحول الرقمي. وشارك كذلك في صياغة تشريعات واستراتيجيات وطنية في المجالات الرقمية والأمن السيبراني والتعليم العالي والتعليم الإلكتروني، إلى جانب تطوير نماذج لقياس النضج الرقمي للمؤسسات وتقييم جاهزيتها للتحول الرقمي.

وفي مجال ربط البحث العلمي بالاقتصاد، شارك في مبادرات تهدف إلى تعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، ودعم نقل المعرفة والتكنولوجيا وتحويل مخرجات البحث العلمي إلى مشاريع وحلول قابلة للتطبيق.

ويتركز دور نائب رئيس الجامعة لشؤون تطوير الأعمال في قيادة جهود الجامعة في بناء الشركات الاستراتيجية، وتطوير



مصادر جديدة للتعاون والنمو، وربط الخبرات الأكاديمية باحتياجات المؤسسات وسوق العمل، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال. ويأتي التعيين في وقت تسعى فيه مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية إلى توسيع دورها في دعم الاقتصاد المعرفي، وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الوطنية، والاستفادة من البحث العلمي والتكنولوجيا في معالجة التحديات التنموية.